



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد والشيخ محمد العبدالله ود. علي العمير ويعقوب الصانع أثناء اجتماع السلطتين في مكتب المجلس أمس ويبدو النائبان نبيل الفضل ومبارك الحريص

حضره أكثر من 30 نائبا و5 وزراء وعقد في مكتب المجلس أمس

الغانم عن اجتماع السلطتين: رفع الجاهزية الأمنية وتماسك الجبهة الداخلية وتعاون السلطتين

الأمة على مثل هذه الاجتماعات التي توحد صفوف الكويتيين. وفي هذا السياق قال النائب ماجد موسى بعد خروجه من الاجتماع: إن المجتمعين أمس طالبوا بالاتحاد عن التصريحات الاستفزازية التي تمس الوحدة.

من جهته، أكد النائب خلف دميثير أن اجتماع الحكومة مع النواب لإطلاعهم على الاستعدادات الأمنية كان جيدا ومتمرا وممتازا.

وأضاف أن الجانب الحكومي كان واضحا وشفافا مع النواب واستمعوا لجميع الاستفسارات والنيابية واجابوا عنها، مشيرا ان الجانب الحكومي كان برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية. وذكر دميثير أن وزير الداخلية قدم للحضور شرحا وافيا عن مختلف الخطط الأمنية والاستعدادات، مشيرا الى أن الحافظ هو رب العالمين.

وفي السياق ذاته، تمنى النائب جمال العمر أن تكلل الوحدة الوطنية بالمصالحة ودعم الجبهة الداخلية، ودعا إلى تعزيز صخرة الوحدة الوطنية وبالصالحات الوطنية ودعم الجبهة الداخلية مؤكدا، في ذات الوقت أن المجلس سيقدم الدعم التشريعي اللازم للحكومة في سبيل تعزيز الأمن الداخلي. وقال العمر «إن الاجتماع ايجابي جدا وفيه شفافية والمكاشفة التي من خلالها توصلنا الى الكثير من المعلومات والإجراءات الحكومية المتخذة في سبيل تعزيز الوضع الأمني في البلاد».

وتنمى العمر أن تتكامل الوحدة الوطنية بالمصالحة الوطنية ودعم الجبهة الداخلية، لافتا الى أن سياستنا الخارجية من الواضح أنها تسيير على السياسات التي رسمها صاحب السمو الأمير، وأن الصخرة التي يرسيها سمو الأمير ووزير الخارجية يقوم بتنفيذها. وأكد العمر أن المجلس سيقدم الدعم الكامل من الناحية التشريعية للحكومة في سبيل تعزيز الوحدة الوطنية وأمن الجبهة الداخلية.

والحسينيات والمرافق والمنشآت الأخرى «معربا عن تمنياته لرجال الداخلية التوفيق في مهامهم بحماية هذه المرافق.

ويسأله حول ما يتعلق بما يسمى بجروب الفنتاس، وإذا ما تم التطرق له خلال الاجتماع أوضح الغانم أن «هذا الأمر بعيدة

النباية العامة والقضاء وأنا على ثقة بأن الله سيحفظ الكويت والكويتيين من كل من يتآمر عليهم أو يريد بهم السوء».

وبسؤاله حول ما إذا طلبت الحكومة اقرار تشريعات في اطار الإجراءات الأمنية أوضح الغانم أن هناك تشريعات تم الانتهاء منها وهناك تشريعات أخرى على جدول أعمال المجلس حيث سننظر بكل مسؤولية تجاه هذه التشريعات «وما هو لازم للمحافظة على أمن البلاد والعباد لن نتردد ولن نجامل احدا في اقراره».

وبسؤاله حول عقده لقاء جمع النائبين د.عبدالحمد دشتي وحمد الهرشاني أوضح أنه عقد اجتماعا جمعيا «ولله الحمد ما بين الزلاء الا كل خير وما بدر من أحدهما تجاه الآخر لحظة غضب فهو امر انتهى» معربا عن امله أن يسود التوافق والمحبة والألفة بين النائبين كما هي بين جميع النواب الآخرين حيث سترؤيهم اخوان يمارسون أعمالهم ودورهم في قاعة عبدالله السالم.

من جانبه قال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله في تصريح مماثل أنه تم خلال الاجتماع في مكتب مجلس الأمة مناقشة الوضع الأمني بالبلاد واستعدادات الحكومة للتعامل مع أي طارئ في هذا الشأن مشيرا الى تجانس الآراء بين الجانبين. وقال الوزير العبدالله ان الحكومة اطلقت النواب على ما لديها من معلومات وبيانات كما استمعت الى الملاحظات التي قدمها النواب والاقتراحات التي تصب وتخدم الصالح العام وتحافظ على أمن المواطنين والمقيمين موجها شكره لمجلس



حمد الهرشاني ود. عبدالحمد دشتي وماضي الهاجري ود. يوسف الزلزلة وكامل العوضي وعبدالله العدواني

التفرقة بين «ماهو تحت سيطرتنا وماهو خارج عن سيطرتنا»، مبينا ان ما يحدث بالمنطقة والاقليم امور خارجة عن سيطرتنا انما جزء كبير من انعكاساتها داخل البلاد تحت سيطرتنا من خلال تعزيز اللحمة الوطنية والتماسك والتعاقد وهو سر قوة المجتمع الكويتي على مر السنين.

وحول تقييمه للإجراءات الأمنية تجاه حماية المساجد ودور العبادة والجاهزية الأمنية قال: «أنا استمعنا الى شرح تفصيلي من وزير الداخلية تجاه ما يتعلق بالإجراءات الأمنية في حماية دور العبادة والمساجد

الطلب النيابي لعقد هذا الاجتماع مع الحكومة أن «تكون شفافين وصرحين مع المواطنين وليبيان جميع التفاصيل والإجابة عن الاستئلة التي تدور في خلد المواطن».

وأوضح أنه «لا احد في العالم يستطيع اعطاء تلميحاً كاملاً (تجاه الوضع الأمني) حيث ان الكويت بالتاكيد مستهدفة أمنياً» مشيرا الى ارتياح النواب وانطباعهم الجيد تجاه الإجراءات الأمنية المطلوبة التي تم اتخاذها والتي سيتم اتخاذ المزيد منها وفقا للشرح الذي قدمه وزير الداخلية. وشدد الغانم على أهمية

في الاجتماع تركزت حول أهمية تماسك الجبهة الداخلية والحفاظ على لحة التسيج الوطني الاجتماع ملاحظاتهم المختلفة ومدخلاتهم ازاء الموضوع، مشيرا الى ان الأعضاء اعربوا عن شكرهم لرجال الأمن لما يقومون به من دور وطني في حفظ أمن البلاد.

وأشار الرئيس الغانم الى ان الاجتماع أكد على 3 نقاط رئيسية هي أهمية رفع الجاهزية الأمنية الى مستويات عالية وفق قاعدة أنه ليس هناك دولة بعمق عن تداعيات الوضع الأمني الإقليمي.

وأكد الغانم في رده على سؤال صحافي ان الهدف من



حمدان العازمي وصالح عاشور

العبدالله: الحكومة

أطلقت النواب على

ما لديها من معلومات

وبيانات كما استمعت

لملاحظاتهم التي

تخدم الصالح العام

والنائب

الأمني خلال الـ 6 أشهر المقبلة. وبين انه وبعد العرض الحكومي قدم الأعضاء خلال الاجتماع ملاحظاتهم المختلفة ومدخلاتهم ازاء الموضوع، مشيرا الى ان الأعضاء اعربوا عن شكرهم لرجال الأمن لما يقومون به من دور وطني في حفظ أمن البلاد.

وأشار الرئيس الغانم الى ان الاجتماع أكد على 3 نقاط رئيسية هي أهمية رفع الجاهزية الأمنية الى مستويات عالية وفق قاعدة أنه ليس هناك دولة بعمق عن تداعيات الوضع الأمني الإقليمي.

وتابع قائلا ان النقطة الثانية

الغانم استقبل الخالد وهناك حصوله على أوسكار روما

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس سفيرنا لدى إيطاليا الشيخ علي الخالد.

وهنا الغانم خلال اللقاء السفير الخالد بمناسبة نيته جائزة الاستحقاق الدولي (أوسكار روما)، التي تمنحها العاصمة الإيطالية سنويا لأحد الشخصيات الدولية، نظير ما قدمه من جهد وعمل متواصل من أجل تعزيز العلاقات الإيطالية - الكويتية في جميع المجالات. وأشاد الغانم بدور السفير الخالد وباقي السفراء الكويتيين في الخارج في العمل بشكل حثيث ومتواصل من أجل بناء وتعزيز شبكة العلاقات الدبلوماسية للكويت مع باقي دول العالم. من جانب آخر، بعث الرئيس الغانم ببرقية تهنئة الى رئيسة مجلس الجمهورية في جمهورية البرتغال اسوكاوا سايفيز وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدها.

البراك: ضم أصحاب بيوت الدخل المحدود إلى قانون من «باع بيته»

له ولأسرته وفق صحيح حاجته، وذلك بصفته انتفاعا أو بصفة إيجار، مع اسناد وضع ضوابط وشروط ومواعيد الاستحقاق وترتيب أولوية المخاطبين بأحكام القانون وفق قرار يصدر من الوزير المختص، وأكد النص على أن هذا التخصص لا يؤثر بصورة أو بأخرى على أولوية أو استحقاقات المخاطبين بأحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار اليه على أي صورة من الصور، وتسري أحكام هذا القانون على المخاطبين بأحكامه العمل بالمرسوم رقم 20 لسنة 1992 وحتى تاريخ نشر هذا القانون.

الرعاية، فافتقد في هذا العدالة والمساواة بين المواطنين مخالفا الدستور الكويتي الذي عمل على توفير السكن الملائم للأسرة الكويتية. وعلى هدي من هذه الأحكام فقد صدرت القوانين المتعاقبة لتوفير الرعاية السكنية للأسرة الكويتية في مختلف الظروف. وبالنظر الى القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار اليه فقد اقتصر على توفير هذه الرعاية لمستحقها ولمرة واحدة، مبينا الفرق بين الملكية الخاصة والمملكة التي توفرها الدولة لغاية، ومن ثم لم يعط القانون من يقوم بالتصرف في الوحدة السكنية جاء تحت ضغط من التغيير الاجتماعي في وضع الأسرة وأجبتها الملحة من مزيد من المساحة أو التغيير من نمط البديل السكني الى ما يحقق حاجتها.

لذا فقد جاء القانون لمعالجة أوضاع هذه الفئة دون غيرها، حيث تمت اضافة مادة جديدة برقم (29 مكررا ب) الى القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار اليه، بما يرخص للمؤسسة العامة، للرعاية السكنية توفير السكن الملائم لمن قام ببيع بيته وسد كامل قيمة القرض المنوح له من بنك الائتمان الكويتي ولمرة واحدة بتخصيص مسكن ملائم



محمد البراك

الهدية يسأل أبل عن سقوط كفالات لشركات وغرامات تأخير

وجه النائب م.محمد الهدية حزمة من الاسئلة لوزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل جاء في اولها: هل تم سقوط كفالات اعمالا جسيما وتقصيرا في حقوق المؤسسة؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي باسماء الشركات وقيمة الكفالات كل على حدة، وهل تمت محاسبة المسؤول عن هذه المخالفة؟



م.محمد الهدية

وجاء في سؤاله الثاني: هل تم الافراج عن غرامات تأخير مقابل كفالة انجاز لأي مشروع للمؤسسة من 2014/1/1 حتى تاريخه والذي يعد مخالفة صريحة لنصوص القانون؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بعدد غرامات التأخير وقيمتها لكل شركة على حدة. وجاء سؤال الهدية الثالث

كانتالي: هل صدرت أحكام قضائية نهائية لصالح المؤسسة ضد شركات ولم تنفذ حتى تاريخه؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بصورة من هذه الأحكام والأسباب التي ادت لعدم تنفيذ هذه الأحكام مما يعد تخاذلا وتهاونا في حقوق الدولة والمال العام. ونص سؤاله الرابع على التالي: هل تم تخصيص بيت حكومي مسجوب لاحد اقرباء احد المستشارين بالمؤسسة، وهل تم تخصيص وفقا للوائح والقوانين الخاصة بتوزيع الوحدات السكنية للمواطنين؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بقرار التخصيص وكذلك بالاحقية لمن تم تخصيص البيت له، وهل تطبيق عليه شروط التخصص؟

وجاء في السؤال الاخير: نني الى علمي انه تم اختلاس مبلغ من اموال بدل الاجار تم اكتشافه عن طريق المصادفة وقعت في ادارة بدل الاجار اسفرت عن اختلاس مبلغ من قبل احد المواطنين، وعليه قامت المؤسسة بتشكيل لجنة تحقيق لهذا الموضوع. لذا يرجى تزويدي بقيمة المبلغ الذي تم اختلاسه ويرجى تزويدي بعدد اعضاء اللجنة واسمائهم ووظائفهم وكم كانت مدة عمل اللجنة، وكم كانت المكافآت لكل عضو في اللجنة، وما النتيجة التي توصلت اليها اللجنة، وهل تم توجيه اتهام او ادانة لأي شخص؟ مع تزويدي بجميع محاضر لجنة التحقيق.

هنا

منا لقايفه ويريد
MENA Holding ssc

إعلان لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية

يشرف مجلس إدارة شركة منا القابضة (ش.م.ك قابضة) بدعوة السادة مساهمي الشركة الكرام بحضور إجتماع الجمعية العامة العادية لمناقشة واعتماد البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 والتي تقرر انعقادها يوم الخميس الموافق 25 / 6 / 2015 في تمام الساعة 11:30 صباحاً بمقر وزارة التجارة والصناعة - مجمع الوزارات - الدور الأول - قاعة (ب) وذلك لمناقشة البنود المدرجة في جدول الأعمال. وهي على النحو التالي:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية لشركة منا القابضة (ش.م.ك قابضة)

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31 والمصادقة عليه.
3. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن نوافق أعمال الشركة طبقاً للشريعة الإسلامية عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31 والمصادقة عليه.
4. مناقشة البيانات المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31 والمصادقة عليها.
5. الموافقة على السماح للشركة بالتعامل مع أطراف ذات صلة عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31. والموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة للسنة المالية القادمة المنتهية في 2014/12/31.
6. إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم بكل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31.
7. تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات للشركة للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31 وتخويل مجلس الإدارة في تحديد أتعابه.
8. تعيين أو إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31 وتخويل مجلس الإدارة في تحديد أتعابها.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين في حضور اجتماع الجمعية العامة العادية أو من يتوب عنهم مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة -إدارة حفظ الأوراق المالية - الكائن مقرها بمنطقة شرق - شارع الخليج العربي - بجوار المستشفى الأميري - برج أحمد - الدور الخامس. وذلك لاستلام نسخة من جدول الأعمال وكافة أوراق الجمعية العامة العادية واستمارة التوكيل ودعوة المحضر - وحديث بياناتهم - خلال ساعات العمل الرسمية من الساعة 8:30 صباحاً إلى الساعة 1:30 ظهراً.

للاستفسار : 1841111-22464579

مجلس الإدارة

والله ولي التوفيق